إجتماع مجموعة الخبراء
النساء والتمكين الإقتصادي في التحولات العربية

٢١-٢٢ مايو/أيار٢٠١٣
بيروت- لبنان

تقرير الإجتماع

في أعقاب الثورة في تونس، إرتفع معدل البطالة في صفوف النساء بشكل جذري. وقد تبين من خلال البحوث التي أجريت توقف ربات الأسر أو المنخرطات في العمل المنزلي عن وصف أنفسهن بربات الأسر في المسوحات العمالية بل كعاطلات عن العمل، الأمر الذي يشكل تحولاً ملحوظاً في مطالبة النساء العربيات بـ"الحق في العمل".

ربيعة ناصري

المقدمة:

لا تزال الطاقات الإقتصادية الكامنة في المنطقة العربية الزاخرة بالموارد البشرية والطبيعية والمالية غير مستغلة حتى اليوم. إلى ذلك، تعاني الاقتصاديات العربية من انخفاض الإنتاجية وزيادة البطالة وتراجع التنافسية، ما أدّى إلى تزايد الفقر وعدم المساواة في صفوف النساء والرجال على حدّ سواء. في المقابل، تُعتبر التغيرات التي تجتاح العالم العربي دليلًا قاطعًا على حاجة المنطقة إلى نموذج إنمائي جديد شامل ومستدام ومبني على العدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق، يُطالب المواطنون العرب بـــ"عقد إجتماعي جديد" يعالج الفروقات المتزايدة وقائم على مبادئ الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية.

تُعتبر الفروقات من حيث النوع الإجتماعي وجهاً بارزاً من أوجه الفروقات السائدة في المنطقة، حيث تسجل المنطقة أدنى مستويات مشاركة النساء على المستوى الإقتصادي في العالم، وحيث تبلغ معدّلات مشاركة الرجال في القوى العاملة ٧٦ في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل ٧٤ في المائة في باقي أنحاء العالم، مقابل ٢٧ في المائة و٥٦ في المائة للنساء تباعاً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباقي أنحاء العالم[١]. بشكل عام، لا يستقطب عالم العمل في الدول العربية النساء. ويعود ذلك في جزء منه إلى القيم الاجتماعية السائدة التي تنيط بالمرأة مهمة رعاية الأسرة بشكل أساسي، وفي جزء أكبر إلى فشل السياسات في إتاحة الفرص والحوافز أمام النساء للدخول إلى سوق العمل. وفي هذا الإطار، تشكل الأنظمة والقوانين والسياسات الإقتصادية والمالية عائقاً أمام حصول المرأة على حقوقها الاقتصادية. وعليه، يُعتبر تجاهل الإسهام الإقتصادي الكبير للنساء العربيات وإعتماد السياسات الإقصائية وغير الفاعلة في عداد العوامل التي أعاقت تحقيق إمكانات المنطقة العربية.

من هنا، تدعو الحاجة بشكل ملح إلى اعتماد استجابات سياساتية جديدة لتذليل المعوقات أمام مشاركة المرأة في الحياة الإقتصادية في إطار معالجة الإخفاقات السابقة وتمكين النساء والرجال على حدّ سواء من الحصول على كامل حقوقهم في العمل اللائق والتنمية. وفي هذه المرحلة الانتقالية الخطيرة، ينبغي أن تنطلق الإصلاحات الإقتصادية من مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية والمساواة بين الجنسين والحوكمة الرشيدة. كما ينبغي أن تساهم السياسات الإقتصادية بشكل فاعل في تعزيز مشاركة المرأة في الميدان الاقتصادي وزيادة فرص إنخراطها في قطاعات إقتصادية جديدة ومنتجة وتأمين الحماية الإجتماعية لها. في المقابل، يتعيّن على الحكومات والقطاع الخاص والنقابات العمالية والمجتمع الأهلي العمل يداً بيد من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في إطار المساءلة والمحاسبة.

في المقابل، يسود القلق إزاء تلكؤ الدول العربية في المرحلة الإنتقالية عن معالجة حقوق المرأة بالشكل المناسب. وقد أشار أنصار المساواة بين الجنسين في هذه البلدان إلى مخاطر الإنتكاسة في الدساتير وقوانين الجنسية والقانون الجزائي وقانون الأسرة وأنظمة التقاعد من جملة أمور أخرى، وذلك نتيجة صعود التيار المحافظ الإجتماعي وتنامي الصعوبات الإقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تهدّد موجة ممنهجة جديدة من العنف القائم على النوع الإجتماعي قدرة النساء في المنطقة على التعبير عن مطالبهن والمطالبة بحقوقهن. ولعل النقاشات الجارية حول المساواة بين الجنسين ودور النساء في المجتمع دليل ساطع على استمرار التفاوض بشأن حقوق النساء. لذا يتعيّن بذل الجهود لضمان قيام الحكومات في البلدان التي تشهد مرحلة إنتقالية بمعالجة الفروقات الجندرية بفعالية وصون المكتسبات التي تم الفوز بها بعد طول عناء في

[١] منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة*. (بيروت). ٢٠١٢. ص. ٢١.

مجال حقوق المرأة، في حالالرغبة في تحقيق تطلعات الإنتفاضات إلى مجتمعات شاملة وأكثر مساواة وإنتاجية.

تنظيم الإجتماع:

أهداف الإجتماع:

في إطار الإستراتيجية المتكاملة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الرامية إلى الإستجابة للإنتفاضات الشعبية في مختلف أرجاء المنطقة العربية، بادرت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى نشر تقرير بعنوان "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة". وقد ركّز التقرير على تحديد إحتياجات التنمية الشاملة. وقد أظهرت البيانات الواردة ضمن التقرير أهمية مكانة النساء العربيات من أجل معالجة التحديات الماثلة أمام الإقتصاديات العربية.

في مايو/أيار ٢٠١٣، عقد المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية إجتماعاً لمجموعة من الخبراء الإقليميين والدوليين من أجل معالجة موضوع التمكين الإقتصادي للمرأة في التحولات العربية. وفي ما يلي أهداف الإجتماع:

أ. تقديم تحليل متماسك بشأن النجاحات السابقة والتحديات الحالية في مجال استحداث إطار تنموي شامل ومنتج يراعي النوع الاجتماعي في العالم العربي،

ب. تحديد العناصر الأساسية لصناعة السياسات ونظم الحوكمة التي قد تعالج التحديات الحالية بفعالية، بما فيها مخاطر تراجع الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للمرأة العربية، وذلك بناءً على الممارسات الجيدة المُستخلصة من المنطقة ومن خارجها،

ج. تحديد استراتيجيات إعداد البرامج ومناصرة السياسات من أجل ضمان الحقوق الاقتصادية للمرأة العربية والارتقاء بها في سياق المرحلة الإنتقالية في المنطقة.

شكل الإجتماع والمواضيع:

إنعقد إجتماع مجموعة الخبراء على مدى يومين من أجل تسهيل تبادل الأفكار والتعمّق في النقاشات. كما شجّع تبادل الخبرات بشكل صريح من خلال التفاعل الديناميكي حول المواضيع الأساسية الثلاثة التالية:

أ) العدالة الإقتصادية: إلى أي مدى عالجت السياسات السابقة حقوق المرأة الإقتصادية والإجتماعية؟ وفي أي مجالات يجب توظيف الإستثمارات المستقبلية؟

ب) الحقوق الإجتماعية: ما هي المقاربات الخاصة بالمستحقات والحماية الضرورية في أوقات الأزمات والمراحل الإنتقالية من أجل إرساء أسس التنمية السليمة؟

ج) الحوكمة وصناعة السياسات: ما هي الأنظمة التي من شأنها أن تضمن قيام مجتمعات عربية مراعية للنوع الإجتماعي ومنتجة وشاملة؟

إختُتم الإجتماع بنقاش الطاولة المستديرة حول نقاط الدخول الإقليمية والقطرية التي تهدف إلى تعزيز الاستراتيجيات الإجتماعية والاقتصادية التقدمية والمنصفة.

المشاركون:

شارك في هذا الاجتماع حوالى ٤٥ خبيرًا أساسيًا من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمّال إلى جانب قادة سياسيين عرب ودوليين وصنّاع السياسات وعاملين في مجال التنمية بالإضافة إلى شبكات منظمات المجتمع المدني والشباب ووسائل الإعلام وأكاديميين (أنظر اللائحة الكاملة على الرابط التالي http://www.ilo.org/beirut/events/WCMS_214372/lang--en/index.htm).

الوثائق:

تم توفير الوثائق الأساسية من أجل تسهيل مناقشة القضايا والتحديات وإقتراح الخطوات المستقبلية الرامية إلى معالجتها. وتتوافر جميع الوثائق والعروض الخاصة بالإجتماع باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/beirut/events/WCMS_213397/lang--en/index.htm

الرسائل الأساسية:

أ. كانت العدالة الإجتماعية بتركيزها الضمني على المساواة في عداد المطالب الأساسية للإنتفاضات العربية. وكانت النساء العربيات في طليعة الثورات في تونس ومصر واليمن وليبيا والمطالبات بالإصلاح في الأردن والمغرب. لكن **لم يعكس** خطاب الفعاليات الرئيسية (صناع السياسات، الأحزاب السياسية، المجتمع الأهلي والنقابات العمالية) المطالب **بأجندة جديدة للعدالة الإجتماعية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.**

ب. يُعتبر **بناء اقتصاد منتج** ومدر للوظائف اللائقة في عداد الإخفاقات الأساسية للسياسات السابقة. لقد كشفت البيانات حول تدني مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة **أوجه إنحياز جندري ساهم بدوره في زيادة أثر الإخفاقات الإقتصادية على النساء**، مما أدى إلى بروز "أزمات" المشاركة الإقتصادية للمرأة. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تركّز النساء العربيات في القطاعات الإقتصادية الأكثر فقراً (الزراعة تحديداً) وإلى تواجدهن بشكل أكبر في الوظائف الهشة (الإقتصاد غير المنظم، العمل غير المأجور، أو وظائف القطاع الخاص الهشة).

ت. قد يُعزى تدني مشاركة المرأة في الحياة الإقتصادية إلى إنحياز السياسات التي تنطلق من الفرضية القائلة بأن الرجل هو المعيل. لقد شكّل **شح الخدمات العامة وحقوق العمل التي تعترف بدور المرأة كعاملة وكأم** عائقاً أمام ممارسة المرأة العربية لحقها في العمل، أسوة بالسياسات السيئة التصميم ذات الصلة بالحماية الإجتماعية، وإجازة الأمومة، والأجور، والخدمات الإجتماعية التي لا تتيح الحوافز لإنخراط المرأة في سوق العمل والبقاء فيها.

ث. تستلزم زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة الإعتراف بـــ"**حق المرأة العربية في العمل**"، وبالتالي الإلتزام بإزالة جميع المعوقات أمام تحقيق هذا الحق. وينعكس الإنتقاص من قيمة عمل المرأة من خلال ضخامة الفروقات في الأجور في مختلف أرجاء المنطقة العربية.

ج. **يُعتبر تمكين المرأة إقتصادياً سبيلاً إستراتيجياً لتحقيق النمو الشامل والفاعل.** لا يُعتبر غياب المساواة الجندرية في المنطقة علامة من علامات إخفاقات السياسات التمييزية فحسب بل عائقاً أساسياً أمام الإنتعاش في جميع مراحل الدورة الإقتصادية على حد سواء. من هنا، تدعو الحاجة إلى بلورة وتوسيع نطاق الحجج الإقتصادية المستندة إلى الأدلة والبراهين التي تُظهر مدى إسهام تحقيق حقوق المرأة في تجديد موارد صناديق التقاعد المستنزفة وتحريك إستراتيجيات النمو والحد من الفقر.

ح. يسود **قلق كبير إزاء الخطاب الرجعي بشأن حقوق المرأة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية** والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان – وبخاصة إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – التي برزت في أعقاب الإنتفاضات العربية. ويجب تنفيس التوتر القائم بين قيم حقوق الإنسان والقيم المحافظة ذات الصلة بحقوق المرأة إنطلاقاً من إلتزامات الدول المعنية بموجب القانون الدولي.

خ. يجب أن تُظهر السياسات السياستية والإقتصادية والإجتماعية المعتمدة خلال الإنتفاضات العربية رؤية جديدة لأنظمة سياسية وإقتصادية شاملة تتماشى مع المطالبات بالتغيير. ويجب أن تعالج الحكومات المنتخبة ديموقراطياً ضمن أولوياتها التحديات القائمة الناجمة عن **الإخفاق الإقتصادي، وتنامي الفروقات، وضعف مؤسسات الحكم الرشيد وسيادة القانون بطريقة شاملة.**

د. يتمثل **التحدي الإقتصادي** في عدم تلبية المرحلة الإنتقالية، بعيداً عن المقاربات الإقتصادية الليبرالية الجديدة، للمطالبات بالعدالة الإجتماعية والمساواة بين الجنسين وفي فشلها في إرساء إقتصاديات منتجة. وقد يلحق إعتماد إجراءات التقشف، وتضييق الموارد المخصصة للحماية الإجتماعية، وغياب الإستثمار في النمو المنتج والمقاربات المبتكرة للعدالة الإجتماعية والإستدامة الأذى بالجهود الرامية إلى تذليل هذا التحدي. ومن شأن السياسة الإقتصادية الإستجابية المراعية للنوع الإجتماعي أن تساهم في ما يلي:

- معالجة معوقات الإنحياز الجندري بشكل مبتكر (مشاريع المنشآت الصغرى والتسليفات الصغرية التي تساهم في إقصاء المرأة بشكل مستمر من القوى العاملة وتمنعها من الوصول إلى الحقوق والحماية الإقتصادية).
- إرساء سياسات إعادة التوزيع في مجال الإنفاق العام، وتوفير الخدمات، والضرائب، والحماية الإجتماعية الشاملة بما فيها إجازة الأمومة والأبوة.
- تحويل الخطط والميزانيات الوطنية إلى أدوات من أجل تطبيق رؤية العدالة الإجتماعية، والنمو المنتج وحقوق الإنسان.
- إستخلاص الدروس القيّمة المستقاة من التجارب في الإقتصاديات الإنتقالية في التشيلي، وبولندا، والنمور الآسيوية، والإقتصاديات الناشئة (بما فيها البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا المعروفة بدول البريكس).

ذ. يتمثل **التحدي المرتبط بتحقيق المساواة** في معالجة الفروقات الناشئة من الجنس والعمر والإعاقة والإنتماء إلى الأقليات الدينية من جملة أمور أخرى. **يجب النظر إلى حقوق المرأة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية كجزء لا يتجزأ من الأجندة الوطنية الشاملة للمساواة** وعدم التمييز في إطار المطالب الوطنية والسياسية الأوسع. وحرصاً على تحقيق المساواة وضمان عدم التمييز، يتعيّن على الأجندة السياستية المراعية للنوع الإجتماعي أن تضمن ما يلي:

- إصلاح القوانين وبخاصة قوانين العمل والحماية الإجتماعية بحيث تعترف بإسهام النساء كما الرجال في رعاية الأسرة والإنتاج.
- التثقيف والحوار لدحض القيم والأدوار الإجتماعية التمييزية.
- إعتماد إجراءات إيجابية لتسهيل إدماج المرأة في الحياة الإقتصادية والسياسية.
- إقامة مساحات إشراكية لإطلاق الحوار الإجتماعي بشأن السياسات الرامية إلى معالجة هذه التحديات.

ر. يتمثل **تحدي الحوكمة** في إرساء سيادة القانون على أساس مبادئ المساواة والعدالة الإجتماعية والمساءلة المؤسسية. تتجاوز الديموقراطية صناديق الإقتراع لمساءلة المسؤولين المنتخبين أمام المواطنين. ويُقصد بها فعالية الحكومة في إزالة التمييز وتذليل المعوقات أمام ممارسة المواطنين لحقوقهم. ويجب أن تضمن الأجندة السياستية المراعية للنوع الإجتماعي التي تركّز على معالجة تحدي الحوكمة ما يلي:

- بيئة معينة للحوار والمشاركة (الحرية النقابية – حرية التعبير) وعمليات الحوار وبناء التوافق التشاركية.
- الإعتراف بالمعوقات الماثلة أمام مشاركة المرأة وإنضوائها في النقابات العمالية والجمعيات المهنية والطلابية والمجتمع الأهلي ومشاركتها في صناعة السياسات.
- التدقيق في الإنفاق العام وتوخي الشفافية في إعداد الموازنة والإنفاق العام والإتفاقيات الإقتصادية والشراكات التجارية.
- إقامة تحالف أساسي جديد بين المنظمات النسائية ووزارات المال: يستدعي تغييراً في اللغة (لا في المبادئ) من جانب الناشطين في مجال النوع الإجتماعي نظراً إلى تعذر فهم علماء الإقتصاد للجزء الأكبر من الخطاب الجندري.

ز. ساهم النزاع والإحتلال وغياب الإستقرار السياسي وإنهيار الأمن المدني خلال الإنتفاضات العربية في زيادة العسكرة والإنقسامات الإثنية والعنف المستند إلى النوع الإجتماعي، مما هدد بشكل كبير قدرة النساء والرجال على المساهمة في التنمية البشرية والإقتصادية في المنطقة.

س. **تضطلع وكالات الأمم المتحدة بدور أساسي** في دعم حقوق المرأة في المراحل الإنتقالية العربية من خلال تعزيز المساءلة وإحترام الصكوك ذات الصلة بحقوق الإنسان وفي توفير المساعدة الفنية في إطار أجندة العمل اللائق وصناعة السياسات الإقتصادية.

النتائج:

تم تحديد الأنشطة التالية في إطار متابعة الإجتماع:

- إصدار ورقتين تحليليتين حول تمكين المرأة إقتصادياً في المراحل الإنتقالية العربية:
  - "تقهقر أو تقدم؟ الإنتفاضات العربية والمعوقات أمام المساواة من حيث الفرص الإقتصادية"، بقلم ناديا حجاب.
  - "بإنتظار الريعان: تصحيح المعوقات السياستية الماثلة أمام حقوق المرأة العربية الإقتصادية"، بقلم نسرين علمي.

– تخصيص صفحة على الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة العمل الدولية لموضوع "المرأة العربية والتحولات الإقتصادية"، وتتضمن وثائق إجتماع مجموعة الخبراء ومراجع أخرى.

– إقامة سلسلة من المشاورات المتخصصة في مجال تمكين المرأة إقتصادياً بدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية بهدف سد فجوة المعارف بشأن حقوق النساء العربيات العاملات وتحديد الروابط الرامية إلى بلورة تدخلات مبتكرة وإستشرافية دعماً لأجندة التنمية الجديدة في المنطقة. وهي تشمل:

- المعارف بشأن مشاركة النساء العربيات في الإقتصاد غير المنظم كجزء من التحضيرات لمؤتمر العمل الدولي ٢٠١٤–٢٠١٥ الذي سيركّز على الإقتصاد غير المنظم، والمعارف ذات الصلة بوصول المرأة العربية إلى الحماية الإجتماعية كجزء من المشاورات بشأن المسؤولية في مجال الحماية الإجتماعية.
- العمل على حماية الأمومة وتوسيع نطاق الضمان الإجتماعي والمناصرة من أجل العمل على تنمية الروح الريادية في مجال التسليفات الصغرية على مستوى السياسات، والعمل على الرعاية والتعاونيات واستقصاءات استخدام الوقت.

- زيادة التركيز على البرامج القطرية لمنظمة العمل الدولية في إطار الإستجابة لآثار التحولات على مشاركة المرأة في القوى العاملة.
- زيادة الدعم لجهود التنسيق الأممية في مجال استحداث الوظائف والتنمية الإقتصادية.
- تسهيل التعلم العابر للأقاليم بشأن التحولات الإقتصادية والدروس المستخلصة من تمكين المرأة إقتصادياً.

أبرز محاور الإجتماع:

افتُتح الإجتماع بملاحظات تمهيدية أدلت بها السيدة ندى الناشف، المديرة الإقليمية للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية ثم بمداخلتين لضيفين رئيسيين: الأستاذة حورية مشهور، وزيرة حقوق الإنسان في اليمن والسيدة إيلينا سالغادو، وزيرة الإدارة العامة سابقاً في إسبانيا.

ركّزت مداخلة معالي الوزيرة مشهور على التحديات الماثلة أمام المرأة اليمنية نتيجة التحولات وتنامي هشاشتها في ظل انتشار البطالة وغياب الأمن. وبحسب معالي الوزيرة، طالت البطالة ٦ ملايين شاب، فيما كانت الإجراءات الرامية إلى معالجة هذه المشكلة مثل استحداث ٦٠٠٠٠ وظيفة في القطاع العام غير ملائمة وسبباً وراء نقص العمالة. في المقابل، تناولت الأستاذة مشهور بعض الفرص المتاحة لإدراج حقوق المرأة على أجندة العمليات الديموقراطية. كما سلّطت الضوء على مجموعة من الإستراتيجيات المعتمدة لتعزيز حقوق المرأة اليمنية في المرحلة الإنتقالية: أولاً، الإستراتيجية الرامية إلى إدماج أولويات النساء في العمليات الإستراتيجية الوطنية (مثل التخطيط التنموي الوطني، الإصلاح الدستوري وإعداد الموازنة). في المقابل، أشارت الأستاذة مشهور إلى التشنجات والتحديات أمام المضي قدماً بهذه الإستراتيجية، بما فيها التصدي للإتهامات المدعومة من أجندات خارجية؛ ثانياً، حشد وتنظيم النساء كناخبات ومرشحات (تشكّل النساء اليمنيات ٥٦ في المائة من الناخبين في البلاد). وهنا برزت المشاكل أيضاً. مثلاً، أدى تزايد تسجيل الناخبين أحياناً إلى تصويت النساء للرجال بسبب عدم إدراكهن لحقوقهن؛ ثالثاً، إستراتيجية إدماج إعداد الموازنة الجندرية والإستثمار في تدريب الكوادر في وزارة المال. بالإضافة

إلى ذلك، أضاءت معالي الوزيرة على أهمية تمثيل حقوق النساء في الدستور في هذه المرحلة الإنتقالية من أجل عدم تفويت فرصة تاريخية، وتشجيع الحوار بشأن حقوق المرأة من أجل التصدي للرفض المتنامي لمفاهيم حقوق الإنسان والتحامل على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبناء على النماذج الناجحة من أجل الإستفادة من التفسيرات التقدمية للشريعة الإسلامية.

من جهتها، عرضت السيدة سلغادو تجربة إسبانيا خلال المرحلة الإنتقالية الديموقراطية في السبعينيات، التي ركّزت على رؤية ثلاثية المستويات: أ) النمو الإقتصادي؛ ب) سياسة شاملة للرخاء الإجتماعي الممولة من خلال نظام ضريبي تصاعدي؛ ج) إصلاح المؤسسات العامة. لقد إعتمدت الحكومة الإسبانية مجموعة من السياسات التي تستهدف المرأة، الأمر الذي أسفر عن تزايد في مشاركة الإناث في القوى العاملة. وقد شملت هذه السياسات الإجراءات التي تستجيب لأعباء الرعاية الملقاة على عاتق المرأة؛ وتقييم الأثر الجندري لإجراءات التقشف (على التعليم والصحة)؛ وتنظيم فروقات الأجور الجندرية وتشجيع الإجراءات الرامية إلى تقاسم مسؤوليات الرعاية بشكل متساو والإصلاحات القانونية، بما فيها تنظيم العمل المنزلي؛ تمويل رعاية الأطفال والمسنين؛ وسن قانون حول العنف ضد المرأة. وقد إستندت هذه السياسات والبرامج إلى بيانات محسّنة حول الإتجاهات ذات الصلة بمشاركة الإناث في القوى العاملة، وبخاصة دورهن في الأسرة وتقاطعه مع البطالة، والحمل، وبطالة الذكور والسن. كما تم إعتماد نظام الحصص في القطاعين العام والخاص، فيما إعتمدت معظم الأحزاب السياسية تقريباً المساواة الفعلية. ويمكن وصف ذلك بـــ "علم الإقتصاد الذكي" الذي ساهم في زيادة إجمالي الناتج المحلي بشكل ملحوظ. وقد شملت الشروط المسبقة لتمكين المرأة الحقوق القانونية والمدنية والسياسية والعمالية. إلى ذلك، شدّدت السيدة سلغادو على دور القضاء في تطبيق القوانين ذات الصلة بالنوع الإجتماعي وأهمية تثقيف هيئات إنفاذ القوانين على النوع الإجتماعي بدعم من المجتمع الأهلي ووسائل الإعلام والنقابات العمالية والرجال. كما أشارت إلى الإجراءات الإيجابية مثل ترتيبات العمل بدوام جزئي. وفي إطار الإرتقاء بهذه الأجندة، إستفادت المنظمات النسائية في إسبانيا من بناء التحالفات مع الرجال.

الموضوع ١: العدالة الإقتصادية: إلى أي مدى عالجت السياسات السابقة حقوق المرأة الإقتصادية والإجتماعية؟ وفي أي مجالات يجب توظيف الإستثمارات المستقبلية؟

ركّزت النقاشات في هذا المحور على موضوعين رئيسيين: أولاً، تقييم النموذج التنموي المؤيد للأسواق والإصلاحات الإقتصادية المعتمدة في المنطقة العربية منذ الثمانينيات وتأثيرها السلبي على توليد الوظائف المستدامة وتوفير الخدمات الإجتماعية والحماية الإجتماعية المناسبة. ثانياً، لمحة عامة عن المعوقات أمام حقوق المرأة الإقتصادية والتقدم المحرز في هذا المجال والتحديات الماثلة أمام النساء خلال السنوات الأخيرة.

- **نموذج تنموي: خيبة أمل للرجال والنساء العرب**

تولى السيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، إدارة الجلسة. وقد تضمنت الجلسة عروضاً للسيد لحسن العشي، الباحث لدى مركز كارنيغي للشرق الأوسط والسيدة لينا هنديلي، سيدة أعمال (الأردن) والسيد أحمين شفير، الخبير الإقتصادي. وقد أجرت تحليلاً للسياق الإقتصادي في المنطقة وسلّطت الضوء على السياسات الإقتصادية والقوانين المعتمدة في المنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

لقد حدّد أصحاب العروض بعض الخصائص الرئيسية للنماذج الإقتصادية السابقة التي ساهمت في الإخفاقات على مستوى الحوكمة والتنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية. لقد سلّمت أولى هذه الفرضيات بأن التنمية ممكنة في غياب الديموقراطية والمشاركة، فيما أشارت الفرضية الثانية إلى أن النمو الإقتصادي يفضي تلقائياً إلى التنمية الإجتماعية والبشرية. لكن أفرزت الفرضيتان أزمة في الحوكمة والمساءلة والمساواة، حيث قامت منظومة الحوكمة العربية على نموذج الدولة الريعية الذي ساهم بدوره في إتساع دائرة النخبة الفاسدة. في المقابل، لم تتسم السياسات الشعبوية بالإستدامة، حيث أفضى العقد الإجتماعي السابق القائم على توفير الخدمات مقابل الحصول على الإمتيازات السياسية إلى مستويات عالية من المديونية. أما الإصلاحات المؤيدة للسوق فلم تكن خياراً بل فرضاً أفرز رأسمالية المحسوبيات. يُضاف إلى ذلك غياب فسحة المشاركة السياسية وما استتبعه من مشاعر الإحباط التي بلغت ذروتها إبان الإنتفاضات العربية.

لقد ركّزت مقاربة السياسة الإقتصادية الكلية على لجم التضخم وتحديد أولويات الموازنة المتوازنة وإقامة الشراكات التجارية الضارة إلى جانب فك الإرتباط مع الأجندة التنموية الإجتماعية. وقد حالت هذه المقاربة دون نشوء اقتصاد منتج وشامل ومدر للوظائف. وقد تفاقمت إخفاقات الإدارة الإقتصادية نتيجة الإنحياز السياساتي ضد النساء ووجود قوانين تمييزية من حيث النوع الإجتماعي على مستوى حقوق المواطنية والملكية والأحوال الشخصية. في الواقع، لا يعترف عدد من بلدان المنطقة بحقوق النساء في الملكية. إلى ذلك، تأثرت النساء العاملات أكثر من الرجال بسبب تركزهن في القطاع العام والقطاعات المتأثرة بالعولمة مثل قطاعي النسيج والزراعة. كما تم إهمال العوامل الكامنة وراء ضعف مشاركة النساء حتى في البلدان التي شهدت عمليات ديموقراطية.

إنطلاقاً من الدروس المستخلصة من الماضي وسائر الأقاليم، تناول أصحاب العروض مجموعة من العناصر التي يجب أن تشكّل أساساً لأجندة الرخاء الإنمائي والإقتصادي الشامل في المنطقة. وفي ما يلي هذه العناصر: ١) **دور ديناميكي للدولة** في إدارة عملية النمو الإقتصادي المنتج على أساس رؤية طويلة الأمد ومقاربة شمولية ذات غايات ملموسة ونظام لتوليد وإعادة توزيع الثروات؛ ٢) **السياسات الإقتصادية** التي تشجّع التنويع والإنتاجية والإبتكار؛ ٣) سياسات التوزيع التي تحقق النمو الإقتصادي المراعي للمطالبات **بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والعدالة الإجتماعية** والحاضن للشباب والمجموعات المقصية؛ ٤) الإجراءات السياساتية التي تضمن **سوق عمل مراعية للنوع الإجتماعي** من خلال إستنساخ الخيارات السياساتية الفاعلة مثل الأجور العادلة والمتساوية، وساعات العمل المرنة، وخدمات رعاية الأطفال، وإجازة الأمومة، إلخ؛ ٥) تعزيز سيادة القانون وضمان العدالة والفعالية في تطبيق **وتنظيم التشريعات**؛ ٦) تعزيز **آليات المساءلة المستجيبة للنوع الإجتماعي لدى المؤسسات الإقتصادية**؛ ٧) ضمان **حق التنظيم والمفاوضة وحرية التعبير لمصلحة المجتمع الأهلي والمنظمات التجارية**.

كما أبرزت النقاشات الحاجة إلى الإهتمام عن كثب بأثر الظروف العالمية والإقليمية، بما فيها الحاجة إلى الإستقرار السياسي من أجل تمكين القطاع الخاص من الإزدهار، إلى جانب استخلاص العبر من تجارب دول البريكس وسواها من الإقتصاديات.

- **المعوقات أمام تكافؤ الفرص بالنسبة إلى المرأة العربية**

تولت إدارة الجلسة السيدة أسمى خضر، الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية (الأردن). وتضمنت الجلسة عروضاً للسيدة نادية حجاب، مديرة تحليل التنمية وخدمات الإتصال (فلسطين) والسيدة ناديا بلحاج حسين، مركز بحوث التنمية الدولية في القاهرة والسيدة سيلفانا اللقيس، رئيسة إتحاد المقعدين اللبنانيين (لبنان). وتناولت العروض القيود الهيكلية أمام تمكين المرأة إقتصادياً والفرص والتحديات الناجمة عن التحولات الحالية في المنطقة العربية.

أعطى أصحاب العروض لمحة شاملة عن التقدم المحرز في عدد من البلدان العربية في مجال الحقوق القانونية ذات الصلة بالمواطنية والأمومة والمشاركة السياسية وتشريعات العمل وفي مجالات الصحة والتعليم والتدريب. في المقابل، جاء التطبيق، في البلدان التي شهدت إصلاحات قانونية مثل الأردن، محدوداً ومتفاوتاً. كما تناول أصحاب العروض الفرص المتاحة في المراحل الإنتقالية من أجل إسماع صوت المرأة بشكل أكبر وتعزيز مشاركتها السياسية. إلى ذلك، سلّطت العروض الضوء على التحديات البنيوية الماثلة أمام النساء العربيات وتناولت التهديد الحالي المتمثل بالسياسات الرجعية وانتشار العنف الجنسي. كما تم التركيز على تحالف الإسلام السياسي مع القوى الأبوية ضد حقوق المرأة، وعلى أهمية المجتمع الأهلي القوي والحركات النسائية في المنطقة وضرورتهما من أجل درء الإنتكاسة. علاوة على ذلك، تم التشديد على الحاجة ماضياً وحاضراً إلى مقاربة جديدة، في ظل تلاشي النموذج من الأعلى إلى الأسفل الرامي إلى تعزيز حقوق المرأة. من جهتها، أضاءت السيدة اللقيس على القيود الماثلة أمام ذوي الإعاقة والحاجة إلى إصلاح السياسات لاعتماد إجراءات معقولة تضمن استيعاب هذه الشريحة المهمشة في سوق العمل وإطلاق العنان لإنتاجيتها وتحقيق حقها في العمل. وبحسب السيدة اللقيس، لا يتم بلوغ مجتمع متكامل من خلال النوع الإجتماعي أو السن أو الثقافة فحسب، بل من خلال إدماج ذوي الإعاقة في المجتمع على حد سواء، ذلك أن المسألة ليست مسألة حقوق فقط بل مسألة إقتصادية أيضاً.

إلى ذلك، ركّزالمشاركون على النقاشات الرجعية بشأن حقوق المرأة التي برزت إبان مرحلة ما بعد الثورة. وقد عبّر المشاركون عن قلقهم بشأن المحاولات الرامية إلى نزع الشرعية عن الإتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المرأة، كما حصل خلال مناقشة الإصلاحات الدستورية في مصر وليبيا وتونس واليمن. وفي بعض الحالات، نجحت القوى المحافظة في قلب الطاولة على بعض المكاسب في مجال حقوق المرأة. في المقابل، تم التصدي للمحاولات الرامية إلى خفض سن الزواج في مصر والمغرب بقوة وإحباطها، الأمر الذي أظهر قوة الحركات الحقوقية والنسائية وزاد من الوعي الإجتماعي، بما فيه الوعي في صفوف الرجال. كما دعا بعض المشاركين إلى إقامة تحالف مع الإسلاميين المعتدلين من أجل الإرتقاء بقضية حقوق المرأة، وتوقفوا عند نجاح التحالفات في بعض الأحيان مثلاً في مجال ختان الإناث. إلى ذلك، أشار المشاركون إلى أهمية إبراز تنوع الشريعة الإسلامية في مختلف أرجاء المنطقة العربية وخارجها. في المقابل، أشار بعض المشاركين إلى إمكانية الإستعانة بالأدوات القانونية والأدوات الأخرى المتاحة لإحقاق حقوق المرأة في عصر أفول الديكتاتوريات.

الموضوع ٢: الحقوق الإجتماعية: ما هي المقاربات الخاصة بالمستحقات والحماية الضرورية في أوقات الأزمات والمراحل الإنتقالية من أجل تحقيق تنمية سليمة؟

يتزايد الطلب على الوظائف في صفوف النساء العربيات وبخاصة في صفوف الشابات. لكن أخفقت أسواق العمل العربية في إتاحة الفرص أمامهن للإنخراط في الإستخدام النظامي. لذا، ترتد النساء بشكل متنام إلى الإستخدام غير النظامي في ظروف هشة. ضف إلى ذلك، يؤدي غياب الإعتراف بعبء الرعاية الملقى على عاتق المرأة إلى بروز معوقات بنيوية تحدّ من قدرة المرأة على الوصول إلى سوق العمل في

القطاع النظامي. في المقابل، لم يتم تصميم السياسات ذات الصلة بالحماية الإجتماعية وإجازة الأمومة والأجور والخدمات الإجتماعية بشكل يؤمن الحوافز لدخول المرأة وبقائها في سوق العمل، بل لإستبعادها من سوق العمل في الكثير من الحالات. لقد ركزّت المناقشات حول هذه القضية على موضوعين فرعيين: المرأة في الإقتصاد غير النظامي وتوفير الرعاية الإجتماعية والخدمات.

- **القطاع غير المنظم والمساواة بين الجنسين وحقوق العمال**

تولت السيدة ماجدة السنوسي، المديرة الإقليمية لمنظمة أوكسفام إدارة الجلسة التي تضمنت عروضاً من السيدة إلسا راموس كاربون، خبيرة في شؤون العمال من الفيليبين، والسيدة ربيعة نصيري، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، والسيدة بسمة البطاط، الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. وقد تناولت العروض تحليلاً للتحديات الماثلة أمام إستخدام المرأة في الإقتصاد غير النظامي وفي سوق العمل النظامي.

أشار أصحاب العروض إلى عدم وجود علاقة سببية بين مستوى تعليم المرأة في العالم العربي ومعدل مشاركتها في سوق العمل النظامي وغير النظامي. كما أضاء المحاورون على تركّز النساء العربيات في الإقتصاد غير النظامي بشكل متزايد في ظروف قاسية في ظل غياب الحقوق العمالية والحماية الجتماعية. كما شدّد أصحاب العروض على أن العمل غير النظامي ليس الحل لمعدلات البطالة المرتفعة بالنسبة إلى الرجال والنساء في المنطقة. وعليه، يشكل تدني نوعية الوظائف في الإقتصاد غير النظامي إحدى التحديات القائمة في القطاع غير المنظم. في المقابل، لا يساهم الإقتصاد غير النظامي في در العائدات. وبالتالي، يحد من قدرة الحكومات على توليد العائدات الضرورية الكفيلة بتلبية مسؤولياتها في مجال الحماية الإجتماعية. كما يساهم الإقتصاد غير النظامي في اختلال الأجور في سوق العمل النظامي. وعليه، تدعو الحاجة إلى إيجاد حل هيكلي يسعى إلى تحقيق تنمية شاملة ومنتجة، ناهيك عن تنظيم القطاع غير النظامي.

من جهة أخرى، ذكر المتحدثون أمثلة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمغرب، وتونس، وآسيا وأميركا اللاتينية، وحدّدوا الأولويات الأساسية التالية من أجل ضمان حماية المرأة في الإقتصاد غير النظامي:

- ضمان توجيه الإصلاحات السياساتية والتشريعية نحو تأمين الحماية الإجتماعية وتمكين المرأة العاملة في القطاع غير النظامي. على سبيل المثال، تشكّل الممارسات الجيدة حول ضمان حقوق العمال في القطاع غير النظامي في الهند (القوانين الخاصة بالإقتصاد غير النظامي) وأميركا اللاتينية أمثلة مفيدة عن برامج الحماية الإجتماعية التي تساهم في تمكين المرأة في الإقتصاد غير النظامي.
- الإستثمار في إتاحة نتائج البحوث والتحاليل وجمع المعلومات حول دور النساء العربيات في الإقتصاد غير النظامي واستخدامها في تصميم التدخلات التي تستجيب للوقائع الماثلة أمام مجموعات محددة من النساء مثل العاملات المنزليات، والباعة المتجولين والنساء العاملات في الإقتصاد غير النظامي في ظل الإحتلال الإسرائيلي.
- دعم جهود النساء العاملات في الإقتصاد غير النظامي في مجال التنظيم النقابي بما فيها إنشاء النقابات العمالية وإطلاق الحملات حول مطالب محددة.

- تعزيز تمثيل العاملات في القطاع غير النظامي في النقابات العمالية.
- الإستفادة من الإتفاقيات الدولية المعنية بحقوق العمال في القطاع غير النظامي مثل الإتفاقية رقم ١٨٩ التابعة لمنظمة العمل الدولية حول العمل اللائق للعمال المنزليين من خلال إطلاق الحملات من أجل التصديق على هذه الإتفاقيات وإستعمالها في إطار إصلاح التشريعات الوطنية.

إلى ذلك، ركزّت النقاشات على الحاجة إلى إدراج الحوار حول المرأة في الإقتصاد غير النظامي في الإطار الأوسع بعنوان "**الحق في العمل**". وفي هذا الإطار، شدّدت السيدة نصيري على الحاجة إلى التدقيق في الخطاب السياسي المتعلق بعمل المرأة العربية. وبحسب السيدة نصيري، يُعزى إقصاء المرأة العربية من القوى العاملة إلى إستمرار التركيز على دور المرأة بصفتها الزوجة والأم كدور أساسي، الأمر الذي لا يُعتبر "عملاً" في البيانات الرسمية. كما ذكرت بعض الأمثلة المستقاة من المسوحات العمالية التي تعادل بين العمل المنزلي للنساء وبطالة الرجال. وأشارت أيضاً إلى عدد من البلدان حيث يُعتبر الرجل المعيل الأساسي، حتى في الحالات التي تعيل فيها المرأة أسرتها. وقد أظهرت إستطلاعات الرأي قبولاً واسعاً بعمل المرأة في صفوف الرجال والنساء– في حال حاجة العائلة إلى ذلك في المقام الأول. ضف إلى ما سبق، توافق نسبة مماثلة من النساء مع الرجال على وجوب إعطاء الأولوية في العمل للرجال. في المقابل، لا ترغب بعض النساء في تغيير هذا الوضع بسبب إمكانية تأثر حقهن في الإرث أو النفقة.

عندما تجد المرأة العربية فرص الإستخدام في سوق العمل، يساهم غياب خدمات الدعم والحماية الإجتماعية والمنافع الإجتماعية في توفير ظروف غير لائقة للنساء. لقد أظهرت إستقصاءات إستخدام الوقت التي أُجريت مؤخراً في المغرب أن المرأة العاملة في سوق العمل والمرأة غير العاملة تمضيان وقتاً مماثلاً في العمل المنزلي، الأمر الذي يشير إلى العبء المزدوج الملقى على عاتق المرأة العاملة والذي يؤدي في أغلب الأحيان إلى خروج المرأة المؤهلة من صفوف القوى العاملة.

- **عدم تقديم الرعاية الإجتماعية والخدمات: عائق أمام المشاركة الإقتصادية للنساء العربيات**

تولت السيدة فريدة العلاقي، رئيسة المنتدى الليبي للمجتمع المدني إدارة هذه الجلسة التي تضمنت عروضاً للسيدة لينا أبو حبيب، مديرة مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي في لبنان، والسيد سيد دراوي محفوظ من جامعة تونس، والسيدة ميرفت طاشكندي من وزارة العمل في السعودية. وتناولت الجلسة الدور المرجو من الدولة في إطار تعزيز حقوق المرأة الإقتصادية. وتجاوزت النقاشات الموضوع المخصص لجلسة النقاش.

وبحسب أصحاب العروض، قامت الحكومات العربية في الماضي بتحديد واجباتها القاضية بتوفير الخدمات العامة للمواطنين بشكل ضيق. لقد إستندت أنظمة توفير الخدمات إلى مستويات متعددة من التمييز على أساس النوع الإجتماعي، ليس لأنها ترتكز على فرضية الرجل كمعيل للعائلة فحسب، بل وأيضاً لأنها لا تتضمن خدمات تستجيب لعمل المرأة في مجال الرعاية. وفي ظل بحث أغلبية النساء عن عمل وهن في سن الإنجاب، يُعتبر غياب الخدمات الإجتماعية التي تستجيب لأعباء العمل الرعائي الملقاة على عاتق المرأة في عداد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء تدني مشاركة المرأة في القوى العاملة. وفي أغلبية الدول العربية غير المنتجة للنفط، إقتصر توفير الخدمات العامة على الخدمات ذات الصلة بالصحة

والتعليم، ولم تلتزم الحكومة بإنشاء نموذج لتوفير الخدمات الإجتماعية على أساس مبادئ المساواة وعدم التمييز إلاّ في حالات نادرة. لكن تختلف الأمثلة المستقاة من دول مجلس التعاون الخليجي. في السعودية مثلاً، بادرت الحكومة إلى إعتماد مجموعة من السياسات والخدمات وبرامج الضمان الإجتماعي في القطاع العام بهدف زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة. وشملت هذه التدابير إطلاق الحملات من أجل تغيير المدركات بشأن عمل المرأة، وتوفير "إعانة البطالة" (تشكّل النساء أكثر من ٨٠ في المائة من المستفيدين من الصندوق الوطني للبطالة)، وتقديم الخدمات الإجتماعية التي تسهل عمل المرأة، وتوفير وظائف مرنة، وإحترام حقوق الأمومة إلى جانب دعم البرامج التي تلبي حاجات المرأة مثل المواصلات وخدمات رعاية الأطفال. وتمت الإشارة في إطار النقاش إلى أن تقدمات الرعاية الصحية السخية قد تشكل مثبطاً لعمل النساء وإلى أن بعض الحلول المتعلقة برعاية الأطفال المعتمدة في جميع أرجاء المنطقة قد ساهمت في الإنتقاص من حقوق مجموعات أخرى، مثلاً العمال المنزليين المحليين والمهاجرين.

في المقابل، أشار أصحاب العروض إلى ضعف الخطاب المعني بالعدالة الإجتماعية السائد خلال ثورات العام ٢٠١١. وفي الوقت الذي شهدت فيه الثورات حشداً غير مسبوق للعمال حول الأجور ووجوداً بارزاً وظاهراً للعنصر النسائي، غابت عن الخطاب ما بعد الثورة أي إشارة إلى حقوق المرأة الإقتصادية وحقوق النساء العاملات. ولم تكن مطالب الإنتفاضات العربية والحركات العمالية واضحة بشأن حقوق المرأة. إلى ذلك، دفع إرتفاع مستوى البطالة في صفوف الرجال في أعقاب الثورة بمطالب النساء بشأن الوظائف والمساواة من حيث الأجور والمنافع إلى المرتبة الثانية. وبالتالي، تدعو الحاجة إلى إعتماد أجندة تنموية جديدة تشمل حقوق المرأة الإقتصادية في المنطقة.

من جهة أخرى، توقف أصحاب العروض عند القلق الناجم عن تآكل المكاسب في مجال حقوق المرأة، وقد جاءت بمعظمها نتيجة النشاط النسوي في ظل الأنظمة الديكتاتورية السابقة. وأشار المشاركون إلى عدد من الإنتكاسات القانونية الأخيرة في إطار الإصلاح الدستوري في مصر، بما فيها الدعوات إلى الإنسحاب من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما حذّر المشاركون من الأثر السلبي الناتج من الخطاب السياسي الحالي بشأن حقوق المرأة في المنطقة وتدني نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة. وشدّد المشاركون أيضاً على ضرورة قيام الديموقراطية على سيادة القانون المستند إلى معايير حقوق الإنسان. ولا يمكن التلطي وراء الخصوصية الثقافية من أجل التستر على التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحق المرأة.

كما رفع أصحاب العروض مجموعة من التوصيات إلى وكالات التنمية الدولية، داعين إياها إلى زيادة دعمها لمنظمات المجتمع المدني، وبخاصة تعزيز الإتساق والتنسيق بين المنظمات الثنائية والدولية والمؤسسات المالية الدولية. كما دعا المشاركون وكالات التنمية إلى الإبتعاد عن الدعم على أساس "الكر والفر" والتوجه إلى بناء القدرات في مجال السياسات على المدى الطويل. وأخيراً، تم إختتام جلسة النقاش بدعوة ملحة إلى إعتماد "إجراءات جديدة"، و"أدوات مختلفة" و"إنفاق أذكى"، حيث يتم إعادة تأطير مفاهيم المساواة، والحق في العمل والحماية الإجتماعية بشكل يضمن المشاركة الحقيقية للرجال والنساء على حد سواء بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية في المنطقة وحقوق المرأة الإقتصادية.

الموضوع ٣: الحوكمة وصناعة السياسات: ما هي الأنظمة التي من شأنها أن تضمن قيام مجتمعات عربية مراعية للنوع الإجتماعي ومنتجة وشاملة؟

لقد شرّعت التحولات الحالية في المنطقة العربية الباب أمام إصلاح القطاع العام والموازنة في إطار التصدي لتحديات الحوكمة الرشيدة في مجال صناعة السياسات والثغرات على مستوى القدرات المؤسسية، وذلك من أجل تسهيل عمليات التطبيق والرصد والتنظيم المستجيبة للنوع الإجتماعي.

- **التخطيط وإعداد الموازنة بطريقة مراعية للنوع الإجتماعي والمساءلة في السياسات الإقتصادية**

تولت إدارة الجلسة السيدة جاين هودجز، مديرة مكتب المساواة بين الجنسين لدى منظمة العمل الدولية. وقد تضمنت الجلسة عروضاً للسيدة نسرين العلمي، خبيرة في علم الإقتصاد والإجتماع (الأردن)، وللسيد محمد شفيقي، وزارة الإقتصاد والمالية (المغرب)، والسيدة إيوا رومينسكا–زيمني، بروفيسورة علم الإقتصاد لدى مدرسة وارسو لعلوم الإقتصاد (بولندا). وقد استفاضت العروض في أهمية الموازنات والسياسات الإقتصادية الكلية من أجل معالجة الإنحياز السياساتي. وقد أجمع المتحاورون على أن الإنحياز السياساتي قد أفضى إلى إخفاق إقتصادي وعمّق الإنحياز الجندري على حد سواء. ونتيجة لذلك، تفاقمت "أزمات" المشاركة الإقتصادية للمرأة في ظل تنامي البطالة وتدني المشاركة وتجاهل شروط وظروف العمل للنوع الإجتماعي.

لقد شدّد أصحاب العروض على قدرة السياسات الإقتصادية الكلية والمالية القائمة على مبادئ النمو الشامل والعدالة الإجتماعية وسيادة القانون المستندة إلى الحقوق على معالجة الإنحياز الجندري من خلال مجموعة من الإجراءات. كما عرّف أصحاب العروض العدالة الإجتماعية في الإنفاق المالي والسياسة الإقتصادية الكلية بزيادة الإنفاق العام على الخدمات الإجتماعية لأغراض الحماية الإجتماعية واستحداث فرص العمل والإنتاجية، مما قد يؤدي إلى النمو في الأجور والمداخيل. ويجب أن تركّز مثل هذه السياسات الإقتصادية الكلية على أثر الخيارات السياساتية على فروقات النوع الإجتماعي والعلاقات الجندرية وحقوق المرأة والمساواة الإجتماعية. كما يجب أن تساهم في تسهيل الإستثمار في النمو المنتج واستحداث فرص العمل وإنشاء حيز مالي سليم يتيح الإنفاق على الخدمات العامة والحماية الإجتماعية.

إلى ذلك، أشار أصحاب العروض إلى أهمية الموازنة كأداة رئيسية لتنفيذ السياسات المالية وإتاحة الخدمات الملائمة وفرض الضرائب العادلة وتأثيرها على النمو الإقتصادي من خلال إستحداث الطلب الكلي وتحفيز النمو والإستهلاك. بالإضافة إلى ذلك، شدّد أصحب العروض على أهمية الموازنة كأداة رئيسية للتحولات الديموقراطية في إطار عمليات وآليات شاملة تضمن جودة وملاءمة الإستثمارات العامة والضرائب. وقد تم استخدام هذه الموازنة كأداة بنجاح في كل من أستراليا وناميبيا وجنوب أفريقيا. في الهند على سبيل المثال، يتم نشر موجز عن الموازنة الجندرية في الصحف فيكتشف القراء بعض أبواب الميزانية التي ظنوا أن لا علاقة لها بالنوع الإجتماعي. كما شدّد أصحاب العروض على أن التحالف الجديد الرئيسي القائم بين المنظمات النسائية ووزارات المال يستلزم تغييراً في اللغة (لا المبادئ) من جانب الناشطين في مجال قضايا النوع الإجتماعي، حيث أن علماء الإقتصاد لا يفهمون الجزء الأكبر من الخطاب الجندري.

علاوة على ذلك، ذكر أصحاب العروض تجارب عن إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الإجتماعي كمقاربة فعالة لضمان جودة الإنفاق العام وفعاليته في تحقيق النتائج ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين

والعدالة الإجتماعية. من جهته، تناول السيد شفيقي التجربة المغربية من حيث إدماج المساواة بين الجنسين في إطار إصلاح إعداد الموازنة المستندة إلى الأداء الذي انطلق في مطلع العام ٢٠٠٠. وقد استرشدت هذه العملية بعشر سنوات من الإصلاح الدستوري وتوسيع نطاق تعريف حقوق الإنسان ليشمل مؤخراً عدم التمييز. ووصف السيد شفيقي أيضاً عملية التبليغ عن الموازنة السنوية التي تشمل مؤشرات الأداء ذات الصلة بالنوع الإجتماعي لكل وزارة من الوزارات القطاعية. ويتم رفع التقرير سنوياً إلى البرلمان للمراجعة إلى جانب الموازنة السنوية، وهي الموازنة الثامنة الجندرية حتى تاريخه. كما أشار السيد شفيقي إلى قيام وزارة الإقتصاد والمالية في المغرب مؤخراً بإنشاء مركز للإمتياز لإعداد الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي ودعم الحكومات المحلية والهيئات القطاعية في المغرب فضلاً عن تسهيل تبادل الأدوات والتجارب ذات الصلة بإعداد الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي مع البلدان الأخرى في المنطقة العربية.

من جهتها، تشاركت السيدة إيوا رومنسكا زيمني مع الحضور التجربة الإنتقالية البولندية في العام ١٩٨٩ وأضاءت على مجموعة من أوجه التشابه من حيث التحديات الماثلة أمام المراحل الإنتقالية في المنطقة العربية. خلال المرحلة الإنتقالية، شهدت بولندا نمو التيار المحافظ ودعت إلى "العودة إلى الأمومة" واعتماد القوانين الرجعية. بالإضافة إلى ذلك، أدى إعتماد نموذج الحوكمة الإقتصادية المؤيدة للأسواق إلى تخفيض الخدمات العامة وإلى الحد من إجراءات الحماية الإجتماعية القائمة سابقاً. في المقابل، تصدت الحركة النسائية للتهميش والإقصاء من عملية صناعة السياسات الإقتصادية من خلال إقامة إئتلاف واسع في صفوف النساء بين الأحزاب السياسية والجمعيات المهنية والنقابات العمالية. وعمل الإئتلاف المذكور على شاكلة حكومة الظل وأسدى المشورة إلى الحكومة. كما نظم حملة داعمة لحقوق المرأة في إطار عملية إصلاح منظومة التقاعد بما في ذلك رفع سن التقاعد للنساء وكسب التأييد لصالح إجازة الأمومة. وساهم الإئتلاف بشكل مستمر في تدريب الإقتصاديين على صناعة السياسات الإقتصادية المستجيبة للنوع الإجتماعي.

إلى ذلك، سلّطت النقاشات الضوء على مجموعة من التحديات التي تقيّد إستخدام الموازنة كأداة للإنتقال الديموقراطي في البلدان العربية، وذلك مرده إلى ما يلي: أولاً، ضعف الأنظمة والممارسات الوطنية في مجال إعداد الموازنة والتخطيط؛ ثانياً، غياب الشفافية والوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالموازنة؛ ثالثاً، غياب الإلمام بالموازنة الذي يسمح بالتزام العموم بصناعة سياسات الموازنة؛ رابعاً، ضعف رصد الموازنة والرقابة عليها من جانب البرلمانات ومنظمات المجتمع الأهلي؛ خامساً، إرتفاع الإنفاق العسكري. كما أشار بعض المشاركين إلى أن التحليل الجندري للموازنة يسمح بتقييم أفضل لنوعية الإنفاق العام على مستوى البرامج والقطاعات. وعليه، تُعتبر الموازنة الجندرية أداة وتعتمد النتيجة على كيفية استخدامها. في التشيلي مثلاً، تنامت مشاركة المرأة في القوى العاملة بنسبة ٥ في المائة نتيجة زيادة الإنفاق على مراكز رعاية الأطفال.

الطاولة المستديرة: نحو رؤية للعدالة الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة العربية

تولت السيدة ندى الناشف، المديرة الإقليمية للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية إدارة النقاش في الطاولة المستديرة. وتمت دعوة المحاورين إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تعالج السياق العالمي والإقليمي وتعكس آراء ممثلي الأوساط الأكاديمية، والمجتمع الأهلي، والنقابات العمالية والخبراء في المنطقة.

لقد شدّدت السيدة نجلاء الأهواني، وهي أستاذة في جامعة القاهرة، على أن المرحلة الإنتقالية لا تعكس تحولاً عن النمو غير المنشئ للعمالة والفروقات التي أدت الى إندلاع الثورات. كما أبرزت وجوب إتسام التحوّل نحو مقاربة النمو الشامل بأربع خاصيات: النمو، إستحداث الوظائف والإستثمار في القطاعات الكثيفة العمالة، والتضمين والمساواة بين الجنسين. وتتطلّب هذه العناصر تحولاً في السياسات الإقتصادية الكلية من أجل تحفيز الإستثمار في القطاعات الكثيفة العمالة، وتحولاً في الإنفاق العام، وتوجيه السياسات نحو القطاعات الكثيفة العمالة، وتحولاً في السياسات العمالية والإستجابة باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

في المقابل، ركّز السيد فاتح عزّام على التمييز الجندري المنهجي والفروقات التي تعاني منها النساء، ليس على مستوى القوانين ذات الصلة بالأحوال الشخصية والإرث وحقوق الملكية والمواطنية فحسب، بل أيضاً على مستوى الفرص والحقوق الإقتصادية الخاصة بالمرأة. وينبع هذا النوع من أنواع التمييز بصورة جزئية من القيم الثقافية ومن المنافع الناشئة من غياب المساواة الجندرية بهدف المحافظة على النظام الأبوي. كما شدّد السيد عزّام على أهمية سيادة القانون ومعالجة "تدني" مكانة المرأة في أغلبية الأنظمة القانونية في الدول العربية. وبالتالي، يُعتبر الإصلاح التشريعي المستند إلى الحقوق من الأدوات المهمة الرامية إلى معالجة أوجه الإنحياز البنيوي.

كما شدّد المحاورون على أهمية الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إتفاقيات منظمة العمل الدولية) من أجل حماية حقوق المرأة إلى جانب دور الوكالات الأممية في تعزيز المساءلة والإمتثال لصكوك حقوق الإنسان. كما أبرز المحاورون الحاجة إلى تنفيس التوتر القائم بين قيم حقوق الإنسان والقيم المحافظة ذات الصلة بحقوق المرأة إنطلاقاً من إلتزامات حقوق الإنسان في القانون الدولي.

من جهتهما، شدّد كل من السيدة لينا أبو حبيب والسيد عزّام على أن التحدي الماثل أمام الحركة النسائية العربية يتمثل بإيقاف تقهقر المكاسب السابقة ووضع حد للتحامل على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتضع الإنتفاضات العربية المنظمات النسائية أمام تحديات جديدة تستدعي حشد القدرات و إعتماد الإستراتيجيات.

إلى ذلك، سلّط المحاورون الضوء على عدد من الإستراتيجيات الفعالة الكفيلة بتحقيق حقوق المرأة الإقتصادية وهي:

- الحشد والتنظيم في إطار النقابات العمالية، والتعاونيات ومنظمات المجتمع المدني؛
- إشراك العموم في السياسات الإقتصادية والقضاء على "الأمية" السياساتية الإقتصادية من خلال بناء المعرفة في مجال الحقوق الإقتصادية؛
- إقامة الحوار مع علماء الدين حول إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وسواها من الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان؛
- صياغة حقوق المرأة بصفتها جزءاً من الأجندة الإجتماعي حول المساواة وعدم التمييز في إطار المطالب الوطنية والسياسية الأوسع. وفي سياق المرحلة الإنتقالية الحالية، لا يمكن عزل المطالب

الداعية إلى إحترام حقوق المرأة عن سائر المطالب، مما يستلزم بناء تحالفات فعالة مع الحركات الحقوقية الأخرى بما فيها المجموعات الشبابية والنقابات العمالية.

من جهة أخرى، تناول السيد فادي سالم، من كلية دبي للإدارة الحكومية، الفرص المتاحة من خلال وسائل التواصل الإجتماعي وتكنولوجيا المعلومات بصفتها أدوات للتعبئة السياسية وقطاعاً محركاً للنمو. كما أتى على ذكر عدد من الدراسات والمسوحات التي أظهرت إسهام هذا القطاع في إتاحة المساواة أمام النساء والتخفيف من المعوقات الجغرافية أو الجندرية، في ظل حرية تدفق المعلومات. وأخيراً، أشار إلى إتاحة هذا القطاع الناشئ الفرص الإقتصادية أمام النساء والتي تعود بالفائدة العظمى على الشباب.

تناولت السيدة نرمين شريف، الإتحاد الوطني لعمال ليبيا، تجربتها الميدانية كناشطة عمالية وسلّطت الضوء على مجموعة من التحديات الماثلة أمام النساء العاملات والجهود المبذولة من أجل تعزيز دور النقابات العمالية في ليبيا ما بعد الثورة. لقد ترعرعت في عائلة نقابية، وتم إنتخابها في نهاية المطاف لعضوية اللجنة التنفيذية في الحركة النقابية الليبية. ولكن، عندما تم توزيع المهام على أعضاء اللجنة التنفيذية، تم تكليفها بشؤون المرأة. لكنها طالبت في المقابل بشؤون العضوية والمنظمة فرحب أعضاء اللجنة بذلك. وهكذا ساهمت في زيادة عدد النساء الأعضاء بشكل عام وعدد النساء في المناصب العليا.

أما السيدة حنان رحاب، وهي صحافية مغربية شابة، فقد وصفت القلق السائد في صفوف عدد كبير من مناصري قضايا النوع الإجتماعي بشأن عدد من المؤشرات السياسية التي تهدد المكاسب المسجلة في البلاد خلال السنوات العشر الأخيرة.

من جهتها، أدلت السيدة ناديا حجاب بالملاحظات الختامية بشأن الحاجة إلى تحليل شامل لحقوق النساء يدمج القضايا الإجتماعية والسياسية والإقتصادية. ومن شأن هذا النقاش أن يقارع بالحجة التحديد الضيق لدور النساء ويطلق العنان لطاقاتهن كمحركات للتنمية. كما شدّدت على استفادة الرجال والنساء العرب من أي دفع باتجاه المساواة بين الجنسين.

في جلسة النقاش، شدّد السيد شفيقي على الحاجة إلى خطاب جديد من أجل الإرتقاء بحقوق النساء. وأعطى مثال صناديق التقاعد التي شارفت على الإفلاس، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى تدني الإستخدام: والجواب هو إشراك النساء في القوى العاملة بسبب تعطل ثلاثة أرباع القوى العاملة في العالم العربي. ويتعيّن على مناصري حقوق الإنسان الإحاطة بالوقائع وجمع البيانات الإقتصادية والإجتماعية. كما يتعيّن على المنظمات الدولية، وبخاصة المنظمات المعنية بقضايا العمل، الإستثمار في هذا النوع من البحوث.

في الجلسة الختامية، حدّد السيد عبد الصمد أجندة بأربعة أجزاء للمجتمع الأهلي وهي تتمثل بالآتي: رصد السياسات والممارسات التي تفضي إلى التمييز؛ الإبتعاد عن الإحتجاج والتحول إلى تقديم الحلول والنماذج ذات الصلة بالسياسات التنموية المرجوة؛ بلورة الإستراتيجيات الرامية إلى ممارسة الضغوط وإحداث الأثر؛ الإستعداد للحوار ولإجراء التسويات.